البنك المركزي العراقي وعمليات بيع العملة الأجنبية

The Central Bank of Iraq and the Process of Selling Foreign Currency

د. موفق احمد علي- أستاذ
قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة جيهان- اربيل

مقدمة

- تدار العملات المحلية والأجنبية في الدول عادة من قبل بنوكها المركزية على وفق سياسات نقدية ينفذها البنك المركزي وهدفها الأساسي المحافظة على قيمة عملته المحلية واستقرارها.

- وفي العراق الذي عملته المحلية هي الدينار يدير البنك المركزي العراقي هذه العملة الداخلة للبلد والخارجة منه منذ تأسيسه عام 1947 ويراقب حركة التدفقات المالية.

- ويسعى البنك المركزي العراقي للمحافظة على استقرار قيمة عملته تجاه العملات الأخرى وخاصة الدولار الذي يمثل حالياً العملة الأكثر تداولاً بعد الدينار العراقي. وكما نعلم فان مصادر العراق من الدولار تأتي بالدرجة الأساس من مبيعات النفط ثم بنسبة قليلة جداً من المصارف التجارية وبعض دوائر الدولة وشركاتها وهذه النسبة لا تتجاوز 2%. وبالتالي فان الموارد أحادية (النفط) فقط

الية حصول البنك المركزي على الدولار والتعامل به وادارته:

- يحصل العراق على موارده من العملة الأجنبية (الدولار) من مبيعات النفط وتستلم وزارة المالية هذه الموارد ثم تبيعها للبنك المركزي العراقي مقابل الدينار العراقي لتمويل موازنة الدولة.

- يتولى البنك المركزي العراقي بدوره إعادة بيع الدولار الى **القطاع الخاص** وذلك لتلبية استيراداته بالعملة الصعبة (الدولار) ويحصل البنك المركزي على عمولة من المشترين بالدينار العراقي.

- البنك المركزي يمثل المصدر الرئيسي ان لم نقل الوحيد للدولار في العراق. فهو يعد محتكراً ومتحكماً بهذه العملة.

- احتياطي العملة الأجنبية (خاصة الدولار) يتحدد بحجم مبيعات البنك المركزي من الدولار مع حجم ما يحصل عليه من وزارة المالية.

عندما يكون حجم الدولارات التي يحصل عليها البنك المركزي من وزارة المالية اكبر من الطلب في نافذة بيع الدولار فان الفائض يذهب الى احتياطي العملة الأجنبية وبالعكس.

- يتحدد سعر الصرف الخاص بالدولار بالألية أعلاه ويتم تحقيق استقرار نسبي بالسعر

سياسة البنك المركزي تجاه نافذة العملة او ما يطلق عليه خطأ مزاد (auction) بيع العملة

ليس للبنك المركزي قدرة كبيرة على التحكم بسعر صرف العملة الأجنبية على وفق الية العرض والطلب لاسباب عديدة منها:

- ليس للبنك المركزي العراقي أدوات تساعد في خفض الطلب على العملة الأجنبية.
- حجم الدولار الذي يحصل عليه البنك المركزي من وزارة المالية يتحدد بما يصدره البلد من النفط وبسعر النفط في السوق العالمية.
- ضعف دور القطاع الخاص ومحدودية قاعدته الإنتاجية في اعانة البنك المركزي من تحقيق إيرادات دولارية من خلال تصدير منتجات الى السوق الخارجية تباع بالعملات الصعبة.

- استنزاف جزء كبير من مبيعات الدولار باخراجها خارج البلد (هروب) دون استيراد لمنتجات يحتاجها البلد بل تتسرب هذه العملة بطرق فساد وغسيل أموال احياناً يصعب السيطرة عليها لان القائمين على ذلك هم من المتنفذين بسياسة البلد.
- استمرار البلد في الاعتماد على النفط للحصول على الدولار وفساد أجهزة الكمارك والضرائب التي ينبغي ان تساعد موازنة الدولة وتخفف العبء على الاعتماد على النفط.
- محدودية دور الجهاز المصرفي وشركات الصيرفة المنتشرة بشكل كبير وعشوائي وغير مرخص وعجزها عن تعبئة موارد البلد الداخلية لتنشيط القطاعات الإنتاجية وتشجيع التصدير.

- ضعف أجهزة السياحة والصحة والتعليم وقصورها في تحقيق وفورات في العملة الصعبة فالمريض يعالج خارج البلد والطالب يذهب للدراسة خارج البلد والسياحة الأجنبية ضعيفة عدا السياحة الدينية الفاسدة، فضلاً عن موجات الهجرة الى الخارج وأسباب عديدة أخرى تستنزف جميعها عملات صعبة تتجه نحو الخارج.

عليه اعتمد البنك المركزي نافذة بيع الدولار بهذه الالية الحالية بشكل مؤقت علماً ان العراق ليس البلد الوحيد الذي يعتمد هكذا الية.

تطور حجم مبيعات الدولار منذ بدء نافذة بيع العملة في البنك المركزي

السنة	حجم العملة المباعة (مليار دولار) سنويا	نسبة الزيادة السنوية
2004	6.108	———
2005	10.462	%71
2006	11.175	%6
2007	15.980	%42
2008	25.869	%131
2009	33.992	%31
2010	36.171	%6
2011	39.789	%10
2012	48.694	%22
2013	53.838	%10
2014	51.728	(%6-)
2015	35.340	(%31-)

خاتمة:

يعمل البنك المركزي العراقي على تطوير نشاطه في مجال إدارة النافذة الخاصة ببيع العملة من خلال استراتيجيته التي وضعها حتى العام 2020 وذلك باتباع أسلوب فني اكثر صرامة وكفاءة في عملية البيع من خلال اعتماد معايير تتضمن:

- امتثال المشاركين في النافذة من المصارف والأطراف الأخرى بالتعليمات والقوانين النافذة ولاسيما في مجال التصرف بالمبالغ الدولارية التي يحصلون عليها من البنك المركزي ومدى التزامهم بموضوع غسيل الاموال ومتابعة نشاطهم في هذا المجال مع البنك المركزي.
- اعتماد مبدأ تصنيف الزبائن الذين يشاركون في النافذة وتلبية طلبات الملتزمين منهم بتعليمات واليات النافذة ورفض غير الملتزمين.

- تشجيع التعامل مع الأطراف (مصارف- شركات ووحدات صيرفة...) الأكثر كفاءة في أدائها وتنفيذ سياساتها والتزامها بمعايير الجودة وكفاية راس المال وتشغيل السيولة والالتزام بالمعايير الدولية (بازل- معايير التدقيق الدولية ...)
- تفعيل موضوع العمل بالاعتمادات المستندية في موضوع الحوالات الدولارية عند التبادل التجاري من قبل القطاع الخاص